

علم أصول الفقه بالأندلس من الفتح الإسلامي إلى القرن الثامن الهجري.

الأستاذ: نور الدين مداح

المعهد الإسلامي المتخصص في القراءات

من ولاية ابنه هشام فعمل على نشر هذا
المذهب والتمكين له.

إلا أن مذهب الأوزاعي لم يستمر عليه
العمل ويذكر بعض الباحثين أن مدة ذلك
كانت قرابة الأربعين سنة والسبب الأكبر
في هذا يعود إلى الرحلات التي قام بها
أهل الأندلس إلى المشرق، وخاصة إلى
مهبط الوحي، ومصدر إشعاع حضارة
الإسلام مكة المكرمة والمدينة المنورة.
فتعرفوا على مذاهب أخرى غير مذهبهم،
وخاصة على مذهب الإمام مالك بن
أنس إمام دار الهجرة الذي تواترت أقوال
العلماء على الإشادة بفضله والتنويه
بذكره، وأنه هو المعني بحديث النبي
صلى الله عليه وسلم: "يوشك أن يشرب

اهتمام أهل الأندلس بعلم الفقه
وكثر أهله:

غلب مذهب الإمام الأوزاعي ردحا
الزمن على جزيرة الأندلس، فكانت تدور
عليه الفتيا والقضاء. ذلك أن الدولة
الأموية بالأندلس كانت امتدادا للدولة
الأموية بالشام، والإمام الأوزاعي هو
إمام الشام الأشهر وعالمها الأظهر،
فانتقل مذهبه مع النازحين إليها من
بلاد الشام. وأول من أدخله إلى الأندلس
هو الفقيه صعصعة بن سلام الدمشقي
الذي كان أحد تلاميذ الإمام الأوزاعي
حيث دخل الأندلس في عهد عبد الرحمن
الداخل وتولى منصب القضاء، والخطابة
بجامع قرطبة شطرا من ولايته وصدرًا

الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة".

قال أبو عيسى الترمذي: "هذا حديث حسن وهو حديث ابن عيينة، وقد روي عن ابن عيينة أنه قال في هذا سئل من عالم المدينة فقال إنه مالك ابن أنس".

فلقي مذهب مالك قبولا ورواجا لدى أهل الأندلس منقطع النظير، وكان فضل إدخاله يرجع إلى زياد بن عبد الرحمان اللخمي، حيث روى عن مالك الموطأ، وأخذ عنه الفقه، ثم عاد إلى وطنه ينشر فقهه، وينسب آخرون إدخال مذهب مالك إلى غازي بن قيس ولكل من الرجلين جهده المشكور في نشر المذهب، إلا أن الأول كان مشغولا بنقل فقه مالك أكثر والثاني كان أكثر حفظا واستيعابا للموطأ ثم جاء بعد هذين العلمين من له الفضل الأكبر في نشر المذهب المالكي ألا وهو المحدث الفقيه يحيى بن يحيى الليثي، حيث كانت له حظوة عند الأمراء، فكان لا يلي أحد القضاء ولا الخطابة إلا بمشورته وكان لا يشير إلا بفقهاء مذهبه.

واستمسك أهل الأندلس بمذهب مالك

وأخلصوا له، بل وقاموا ما عداه، وكانوا يستنكرون الخروج على مذهب مالك حتى نقل عنهم: "إلا كتاب الله وموطأ الإمام مالك، فإن ظهوروا على حنفي أو شافعي نفوه، وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ونحوهما ربما قتلوه".

واستمر الأمر في غالبه في الفتيا والقضاء على المذهب المالكي، تمسكا به وإخلاصا له ودفاعا عنه، إلى أن ظهر الإمام أبو محمد علي بن حزم، الذي كان خصما عنيدا للمالكية قال القاضي عياض عن ابن حزم بأن له "صيتا عاليا وظاهريات منكرة إلا أن الله قيض له الإمام الفقيه الأصولي أبا الوليد الباجي، فجرت بينهما مناظرات انتهت بإفحام ابن حزم وإخراجه ونفيه واستنكار مذهبه وعادت الغلبة للمذهب المالكي في القطر الأندلسي طيلة حكم أمراء الطوائف وملوكها وعهد المرابطين - أو دولة الفقهاء - كما كانت تسمى. ولما أطيح بها على يد دولة الموحدين تبنت المذهب الظاهري، حتى روي أن الملك يعقوب المنصور: "طارد علم الفروع ورجاله، وأمر بإحراق كتب المذهب

بالنافق السوق ولا الشائع الذكر، بل ذهب إلى نفي هذا الفن عن المغاربة عموماً، معتمدين في ذلك على عبارات لعلماء في عصور مختلفة تضجر من شيوع فقه المسائل والنوازل، وغلبة أهل الفروع والوثائق، الذين يبترون الفقه عن أدلته وأصوله، والشريعة عن عللها ومقاصدها، مما أدى إلى نبذ الاجتهاد الذي هو ضرورة ملحة لكل عصر ومصر وشيوع تقليد اللاحق للسابق، فأصبح العالم كل العالم، والفقه هو من يحفظ الكثرة الكاثرة من المسائل "مما أسقط الفكر الشرعي بالمغرب في ضرب من الاجترار للمسائل الفرعية، وانصرفت الهمة إلى مجرد الاشتغال بها شرحاً واختصاراً ووقع الابتعاد عن روح الاجتهاد والكشف... وإنزال الحكم القديم الصادر عن عالم متقدم على النازلة الجديدة التي ربما تغيرت ظروفها وملابساتها عن تلك النازلة القديمة".

لقد وصف القرنان الأول والثاني تلياً دخول المذهب المالكي إلى الأندلس - أي من نهاية القرن الهجري الثاني إلى نهاية

المالكي مثل "الدونة" و"المستخرجة" و"الواضحة" والعنابية" بعد محو ما فيها من آيات قرآنية وأحاديث نبوية، قاصداً بذلك إزالة المذهب المالكي من المغرب والأندلس، وكان من أشد دعاة المذهب الظاهري ولّى القضاء من أهل الظاهر وامتنح من انتقد ابن حزم".

إلا أن هذا العداء لم يستمر بعد المنصور أمداً بل خرج المذهب المالكي منتصراً أمام تحديات المنصور حتى روي أن بعض الحفاظ والفقهاء أملوا أمهات كتب المذهب من حفظهم بعد إحراقها".

إن ما تعرض له المذهب المالكي من خصومات وتحديات كان لها الأثر الكبير في إثرائه وتجديده وإمداده بمقومات استمرار الحياة ومواكبتها.

أصول الفقه وحظ علماء الأندلس

منه:

أشارت كثير من الكتابات سواء من علماء قدماء أو معاصرين، بل مسلمين ومستشرقين إلى أن علم أصول الفقه بالأندلس والمغرب عموماً، لم يكن

وأمر بإخراجه".

لقد ألحق ابن رشد الحفيد (ت595هـ) فقهاء زمانه بمرتبة العوام فقال: "وطائفة تشبه العوام من جهة والمجتهدين من جهة، وهم المسمون في زماننا هذا أكثر بالفقهاء، فينبغي أن ننظر في أي الصنفين أولى أن نلحقهم، وهذا هو الظاهر من أمرهم، أن مرتبتهم مرتبة العوام وأنهم مقلدون، وإنما يزيدون على العوام بحفظ آراء المجتهدين ويخبرون بها العوام، فهم في مرتبة النقلة عن المجتهدين، بل لم يكتفوا بذلك فيعتدون، فيقيسون على أحكام المجتهدين فيجعلون أصلاً ما ليس بأصل، ويصيرون أقوال المجتهدين أصولاً، وكفى بهذا ضلالاً وبدعة".

بل أن ابن رشد جعل أهل المغرب عموماً من أبعد الناس عن علم أصول الفقه، وأقلهم عناء واحترافاً به حيث قال: "ولو رام إنسان اليوم من تلقاء نفسه أن يقف على جميع الحجج التي استنبطها النظار من أهل المذاهب في مسائل الخلاف التي وقعت المناظرة فيما بينهم في معظم بلاد الإسلام - ما عدا المغرب - لكان أهلاً

القرن الهجري الرابع بفترة رواة فقه مالك وأثر أهل المدينة وأصحاب دواوين والمسائل وشراح الموطأ، أما الفترة التي تلتها فقد وصف فقهاؤها بأنهم "أقوام لا نظر لهم إلا المسائل" ووصفهم القاضي عياض "بقلة استعمالهم النظر وقلة تحققهم به".

بل إن فقهاء القرن الرابع كانوا يقاومون كل دعوة للاجتهد والرجوع إلى الأصول والبراهين حيث قال عنهم ابن العربي: "فإن ظهر عندهم من له معرفة، أو جاءهم بفائدة في الدين، وطريقة من سلف الصالحين، وسرد عليهم البراهين، غمزوا جانبه وقبحوا عجائبه، وعيبوا حقه استكباراً وعتوا، وسعوا في إخماد ذكره وتحقير قدره، وافتعلوا عليه وردوا كل عظمة إليه".

وذكر الحسن اليوسي (ت1102هـ) في محاضراته عن ابن الفضل النحوي (ت513هـ) أنه لما دخل سلجماسه وجعل يدرس أصول الفقه مر به عبد الله بن بسام أحد رؤساء البلد فقال: "ما العلم الذي يقرؤه هذا؟ فأخبروه فقال: هذا يريد أن يدخل علينا علوماً لا نعرفها

الموحدين بل زعم الدكتور عبد المجيد النجار أن ازدهار هذا العلم يرجع الفضل فيه إلى مسائل المهدي ابن تومرت حيث قال: "ويعتبر هذا العمل منه تنبيها لأهل المغرب بأهمية هذا العلم وحثا ضمنا على تعلمه والأخذ به، حيث لم يكن عندهم رائجاً ولا كان الفقهاء يؤصلون ما يتدارسونه من الفروع" وقال في موضع آخر: "ولكن المنهج الأصولي الذي تبنته الدعوة الموحدية وسعت في تعميمه كان من ثماره توجه الناس إلى هذا العلم.

أسباب عدم اهتمام أهل الأندلس بعلم أصول الفقه:

يذهب الدكتور عبد المجيد النجار إلى أن سبب عدم ظهور أصوليين كبار في القطر الأندلسي هو أن "البلاد لم يعرف حتى بداية القرن الخامس خصوما جادين لهذا المذهب المالكي القائم على المسائل".

وقد أصاب المرمى في هذا، إذ أنه بظهور بعض المنافسين الجادين لهذا المذهب كبقي بن مخلد، ومنذر بن سعيد البلوطي وابن حزم والخليفة الموحدي - يعقوب المنصور - الذي أظهر نوعا

أن يضحك منه".

وصور لنا صاحب "المعجب" حالة الفقه الإسلامي في عهد الرابطين فقال: "فتنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبت ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله، فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بها كل الاعتناء".

وكان هذا الأمر ملحظا لبعض المستشرقين المهتمين بالفكر الأندلسي في هذه الفترة قال المستشرق أثين بلاثيوس عن مالكية الأندلس: "وانصرفوا كذلك عن النظر في ذلك العلم المنطقي الذي يسمى "علم أصول الفقه" وهو الفن الجدلي العادي الذي يمكنهم من أن يستخرجوا من الأصول أحكاما مناسبة لما يعرض لهم من شتى المسائل والنوازل وهو ما وافقه عليه كل من" بانثيا أنخل غونثالث و"الفرد بل".

متى تعرف أهل الأندلس على علم أصول الفقه:

يرجع البعض تعرف أهل المغرب عموما على علم الأصول إلى عصر

حظ واعتناء إلا الفلسفة والتنجيم، فإن لها حظا عند خواصهم، ولا يتظاهرون بهما خوف العامة".

ووصف ابن حزم قبله أهل بلده "بقلة تصرفهم فهم في هذا الباب" ولعل خلط مباحث علم أصول الفقه بمقدمات المنطق وعلم الكلام، كان ملحظا لبعض أصوليي الأندلس فانتقدوا من انتهج هذا السبيل.

فهذا أبو الوليد ابن رشد - الحفيد - عند اختصاره "المستصفى" لأبي حامد الغزالي تجاهل مقدمته المنطقية التي حوتها العشرات من الصفحات وقال: "أبو حامد قرر قبل ذلك مقدمة منطقية زعم أنه أداه إلى القول في ذلك نظر المتكلمين في هذه الصناعة في أمور منطقية، كنظرهم في حد العلم وغير ذلك، ونحن فلنترك كل شيء إلى موضعه، فإن من رام أن يتعلم أشياء أكثر من واحد في وقت واحد لم يمكنه أن يتعلم ولا واحدا منها.

وهذا أبو العباس أحمد بن خالد المالقي الذي كان يتحمل الأصول على طريقة الأئمة المتقدمين كان ينتقد طريقة فخر الدين الرازي، ويرى فيها

من العداء للمذهب المالكي - نجد أن الخط البياني للاهتمام بهذا العلم بدأ في الصعود.

غير أن هناك سببا آخر في نظري غاية في الأهمية أدى إلى نفور الأندلسيين من هذا العلم وانصرافهم عنه، وهو غلبة طريقة المتكلمين في التصنيف والتدريس وكثرة الأشياء من أتباع المذاهب المختلفة سنية وغير سنية - كالمعتزلة والشيعة - على طريقة الفقهاء منذ القرن الرابع الهجري خاصة وأن تناول مدرسة المتكلمين لمباحث الأصول كان تناولا فلسفيا تجريديا مع مزجه بمقدمات المنطق ومباحث علم الكلام.

قال الشيخ مصطفى عبد الرزاق: "إن المتكلمين منذ القرن الرابع الهجري وضعوا أيديهم على علم أصول الفقه، وغلبت فيه طريقتهم على طريقة الفقهاء، فنفتت إليه آثار الفلسفة والمنطق واتصل بها اتصالا وثيقا".

ولقد سبقت الإشارة إلى نفور الأندلسيين من علم الفلسفة والمنطق حتى قال المقرئ: "وكل العلوم لها عندهم

الأندلس من قلة اهتمامهم بعلم أصول الفقه، وعدم احتفائهم به، فهي على كل حال غير عرية عنه، وهو كذلك نسبي أغلبي ينبغي أن يفهم في إطاره، وهو بالمقارنة مع ما كانت عليه بغداد "حاضرة الدنيا ومعدن كل فضيلة والمحلة التي يسبق أهلها إلى حمل ألوية المعارف، والتدقيق في تصريف العلوم" "... وينبوع العلم ... ومحلة العلماء، ودار هجرة الفهم وذويه ومراد المعارف وأربابها".

كما أنه من خلال التتبع والاستقراء يتبين أن هذا الحكم يفتقر إلى العدل والنصفة، وفيه ظلم للحقيقة وحيد عن الموضوعية والعلمية، وناتج عن عدم تتبع واستقراء أعلام الأصوليين الذين ظهروا بهذا القطر، واهتموا بهذا الفن سواء بالتصنيف استقلالا، أو شرحا واختصارا أو تعليقا وتحشية لكتب من سبقهم من أرباب هذا الفن وأئمتهم، أو تدريسا له ومناظرة عليه في المجامع والمحافل.

لذلك أرى أنه من اللازم علي أن أدلل على صدق ما قلت وأبرهن على صحة

تخطيطا، وينكر عليه إدخال طرق من المنطق في الأصولين.

وهناك غير هذين من الأصوليين، الذين أنكروا إدخال المنطق والفلسفة في علم الأصول. إلا أنه من الإنصاف والموضوعية القول: بأن المبالغة في نفى علم أصول الفقه عن القطر الأندلسي فيه ظلم للحقيقة، وحيد عن العلمية وكما قيل: "العدل أولى ما حرص عليه، والنصف أفضل ما دعي إليه" بل إنه في بعض الفترات "أصبحت الأندلس على مستوى من البحث والدرس مثيل لما كان عليه المشرق.

إن حكم المقرري في نظري في هذا الباب على أهل الأندلس لما قال: "وعلم الأصول عندهم متوسط الحال" أقرب إلى العدل والنصفة من غيره فلو لم يظهر بالأندلس إلا الباجي وابن حزم وابن العربي وابن رشد وغيرهم من أفاذا أصوليي هذا القطر لكفى أن تدفع التهمة عنهم ويفاخر بهم سائر الأقطار.

أهم أعلام الأصول في الأندلس ومصنفاتهم فيه:

إنه بالرغم من كل ما قيل عن أهل

المدنيين" و"الدلائل والأعلام على علم أصول الأحكام" كتاب الاعتماد" وكتاب الرد على من أنكر على مالك ترك المعمل بما رواه" وغير ذلك وهي مؤلفات أغلبها في علم أصول الفقه والخلاف كما تدل عليها عناوينها توفي رحمه الله عام 330هـ وقيل 303هـ وله أربع وأربعون سنة".

- **أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي:** تفقه منذ صباه بقرطبة، ثم رحل إلى المشرق فلقي في طريقة شيوخ أفريقية، وسار إلى العراق فلقي أبا بكر الأبهري فأخذ عنه وتفقه عليه قيل عنه: "كان من حفاظ مذهب مالك والمتكلم على الأصول وترك التقليد" عده ابن العربي ممن أتى بلباب العلم من المشرق وقال عنه بأنه "كان فيه حذق برأي أهل المدينة، وقام بمذهب مالك يجادل عنه على أصول البغداديين فردا لا نظير له" توفي سنة 392هـ.

وممن عرف بالرسوخ في علم أصول الفقه في القرن الخامس:

- **أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي:** الفقيه الأصولي المالكي

ما ادعيت فحاولت تتبع كتب الطبقات والتراجم من أجل إمطة اللثام عن أصولي فردوس المسلمين المفقود.

فمن أعلام هذا الفن في القرن الرابع الهجري:

- **قاسم محمد بن سيار:** من أهل قرطبة رحل وسمع، كان يذهب مذهب الحجة والنظر وترك التقليد، وله كتاب في الرد على المقلدين سماه "الإيضاح في الرد على المقلدين" وكتاب في "خبر الواحد" ولا يكون الرجل من أهل الحجة والنظر ما لم يكن أصوليا متفننا في هذا العلم توفي سنة 278هـ.

- **أبو مروان عبد الملك بن العاص السعدي:** من أهل قرطبة، الحافظ النظار، المصنف في الأصول، رحل وسمع وأخذ عن الجلة، منهم ابن المنذر بمكة، ثم دخل بغداد وشهد بها مجالس المناظرة، فأقام ثلاثة أعوام، وأخذ عن جماعة من علمائها، ألف في نصرة مذهب مالك تأليف منها:

- الذريعة إلى علم الشريعة" و"الدلائل والبراهين على مذهب

الدراسات

النظر والاحتجاج حج وتردد بالمشرق على حلقات العلم وشيوخها نحو أربعة أعوام له مؤلفات حسنة في هذا الباب توفي عام 454هـ.

ولعل أبرز أصوليي هذا القرن دون

منازع هما: أبو محمد علي بن حزم الظاهري وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي.

- أبو محمد علي بن حزم الظاهري:

أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة. شهد له الخصوم بسعة الإطلاع وقوة الحارضة لولا ما يلام عليه من ظاهريته المفرطة، وحدة لسانه على المخالف وإن كانوا من جلة الأئمة. وقد كان أندلسي الثقافة ولم يرحل إلى المشرق له في أصول الفقه: "الأحكام في أصول الأحكام" الذي قيل بأنه: "ينتمي إلى المؤلفات الأصولية الهامة التي أسست لهذا العلم، وجددت مفاهيمه وقوانينه على أسس واضحة ومتينة في مرحلة من أهم مراحل تطور علم أصول الفقه، وهي مرحلة الاكتمال. وله كذلك "النبد في أصول الفقه" وهو مؤلف مختصر لطيف، وكلا الكتابين انتصار

أصله من طلمنكة سكن قرطبة وتلقى العلم فيها، أخذ بمصر عن جماعة ثم حج وعاد إلى قرطبة وجلس للتدريس فحصل على شهرة فائقة وانتفع به كثيرون له مصنفات عدة منها في الأصول: الوصول في معرفة الأصول توفي سنة 429هـ.

- أبو عمران موسى بن عيسى

الفلجومي: وغلجوم من زنادة قبيلة من البربر أصله من فاس استوطن القيروان، وحصلت له بها رياسة العلم رحل إلى قرطبة فتفقه بها عند الأصيلي ثم رحل إلى المشرق حج ودخل العراق ودرس الأصول على القاضي أبي بكر الباقلاني أخذ الناس عنه من أقطار المغرب والأندلس واستجازه من لم يلقيه توفي عام 430هـ.

- أبو القاسم محمد بن محمد بن

عبد الله الثقفي: المعروف بالرصافي من أهل قرطبة قيل عنه بأنه كان وقافا على كثير من أصول المالكية توفي سنة 434هـ.

- أبو القاسم خلف بن أحمد بن

بطلال البكري: كان فقيها أميرا وأمين

الفقهاء؟ وبهذه المناسبة لا مناص من تعديل حكم ابن خلدون وذلك اعتباراً بالباجي المالكي على الأقل "ومن كتبه في علم أصول الفقه:

- إحكام الفصول في أحكام الأصول:

نال بتحقيق هذا الكتاب عمر بن علي العربي الليبي الدكتوراه في الأصول من جامعة الأزهر سنة 1976 ثم نشرته مؤسسة الرسالة سنة 1989 بتحقيق عبد الله الحبوري كما نشرته دار الغرب الإسلامي 1986-1987 بتحقيق د/ عبد المجيد التركي الذي قال في مقدمة تحقيقه بأن طريقته: "تبدو لنا أقرب إلى طريقة الفقهاء منها إلى طريقة المتكلمين .. ولا أدل على ذلك من كثرة الأمثلة الفقهية التي يوردها للاستدلال والاحتجاج".

- كتاب الإشارات: وهو صغير الحجم

يلم إماماً بأمر السائل الأصولية واهتم بهذا الكتاب أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي المتوفي سنة 780 فوضع له شرحاً وإلى عهد قريب كان مقرراً للمبتدئين في دراسة فن الأصول بجامع الزيتونة وطبع هذا

لأصول داود إمام مذهب الظاهرية. ولد ابن حزم سنة 384هـ وتوفي عام 456هـ.

- أبو الوليد سليمان بن خلف

الباجي: تتلمذ بالأندلس والحجاز وبغداد في الفقه والأصول والحديث والكلام على جلة الشيوخ والعلماء وعاد إلى الأندلس بعلم وفير تمكن من خلاله أن يناظر ابن حزم ويقحه ويوقف زحف المذهب الحزمي الذي كاد أن يطبق على بلاد الأندلس.

لقد كان الباجي - رحمه الله - نظاراً قوي الحجة أشاد بذلك خصمه ابن حزم نفسه حيث قال: "لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب إلا مثل أبي الوليد لكفاهم". به ذاع علم الأصول عند المالكية عموماً وبالأندلس خصوصاً وتأليفه في هذا الفن هي التي دعت الدكتور عبد المجيد تركي إلى تعقب ابن خلدون لما أغفل المالكية عند ذكره لتأليف المذاهب في علم أصول الفقه فقال: "وأما المالكية فلا ذكر لهم لا بين هؤلاء ولا بين أولئك أي لا بين طريقة المتكلمين ولا بين طريقة

الواقع التاريخي أنه المالكي الوحيد الذي استطاع أن يتفوق على ابن حزم.

- **الناسخ والمنسوخ** : وهو من الكتب التي لم يتم تأليفها.

ولد عام 403هـ ولي القضاء ببعض بلاد الأندلس، وتخرج عليه العديد من العلماء وتوفي رحمه الله عام 474هـ.

- **أبو عبد الله محمد بن سعيد** : رحل إلى المشرق حاجا فالتقى بأبي المعالي الجويني فسمع منه وأخذ عنه تواليفه ثم صدر إلى ميروقه وقعد لإقراء الفقه والأصول وهو الذي كتب إلى أبي الوليد الباجي وأغراه بمناظرة ابن حزم قال في "الكلمة" : " فتظاهرا عليه جميعا فأفحماه وأخرجاه من ميروقة".

- **أبو القاسم أحمد بن سليمان الباجي** : ابن أبي الوليد تفقه على أبيه وكان أبوه يعتمد عليه في إصلاح مؤلفاته في علم الأصول فتتبعها ثم خلفه في حلقة درسه بعد وفاته له من المؤلفات الأصولية: " معيار النظر " و"سر النظر" وغيرها غلب عليه علم الأصول والخلاف حتى أخذ عنه جلة

الكتاب سنة 1368هـ وكان شرحه موضوع رسالة جامعية بالزيتونة لعبد العزيز بالي ونشرته المكتبة المكية ودار البشائر الإسلامية سنة 1416هـ ثم نشرته مكتبة نزار الباز سنة 1417هـ.

- **الحدود في الأصول** : وهو صغير الحجم اهتم فيه الباجي بضبط التعريفات الاصطلاحية للعبارات الأصولية. وقد حقق هذا الكتاب الدكتور نزيه حماد وقال عنه: " والكتاب بجملته قيم جليل القدر كثير الفائدة لا يستغني عنه باحث في الأصول ولا مؤلف فيه. فضلا طالب العلم ومبتغي الفائدة".

- **المنهاج في ترتيب الحجاج** : نشر بباريس بتحقيق الدكتور عبد المجيد التركي، ثم أعادت نشره دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1987م وقد ضبط الباجي في هذا الكتاب آداب المناظرة، وطرقها وأساليبها لتكون مثمرة مفيدة معتبرا علمها من أرفع العلوم فهو كتاب في صناعة الجدل كتبه بعد أن استفاد كثيرا من جو المناظرات الذي عاشه بالمشرق ومن احتكاكه بأعلام من مذاهب مختلفة. وقد أثبت

من أصحاب أبيه.

في علم الأصول والتفسير كما قال ابن فرحون انتهت إليه الرياسة في مذهب مالك وإلى القاضي أبي بكر بن العربي وفي وقتهما لم يتقدمهما أحد بالأندلس توفي سنة 540هـ.

- **أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي الاشبيلي:** الإمام الحافظ النظار الأصولي الفقيه المفسر المتكلم جليل القدر شهير الذكر المتبحر في العلوم والمعارف يعتبر من كبار أصوليي الأندلس، بل من كبار أصوليي المالكية قاطبة تلقى كثيرا من العلوم بالمشرق في رحلته التي استمرت زهاء الثماني سنوات والتي قال عنها بأنه: "أتى بعلم لم يسبق إليه إلا ما كان من أبي الوليد الباجي".

أبدع رحمه الله وجدد وترك لمساته وبصماته الواضحة، مؤلفاته تشهد له بالشموخ والتميز قال رحمه الله: "اطلعت بفضل الله على أغراض العلوم الثلاثة: علم الكلام وأصول الفقه ومسائل الخلاف التي هي عمدة الدين والطريق المهيئ إلى التدرب في معرفة أحكام المكلفين الحاوية للمسك والدليل،

- أما في القرن السادس الهجري: فنجد بأن الدراسات الأصولية قد انتعشت نوعا ما واتسع نطاقها بفضل جهود أصولي القرن الخامس الذين ضمتهم جنبات الأندلس ومن هؤلاء الأصوليين الذين برعوا في هذا القرن:

- **القاضي أبو الوليد محمد بن رشد "الجد":** قاضي الجماعة بقرطبة كان عالما محققا معترفا له بصحة النظر بصيرا بالأصول والفروع، ومن أهل التفنن في العلوم إليه المفزع في حل المشكلات وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية أخذ عن الباجي وغيره توفي عام 520هـ.

- **ابن السيد البطليوسي عبد الله بن محمد:** له شرح على الموطأ وكتاب الحقائق في أصول الدين وله كتاب الإنصاف في التنبيه على المعاني التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم حيث تكلم فيه على مسائل من علم الأصول ولد عام 444هـ وتوفي عام 521هـ.

- **أبو بكر القاسم أحمد بن محمد التميمي:** يعرف بابن ورد كان متقدما

والكتاب حققه الأستاذان علي حيدر وسعيد عبد اللطيف فوده وطبعته دار البيارق بالأردن عام 1420هـ.

- **كتاب نكت المحصول:** ذكره ابن العربي في كتابه "قانون التأويل" وتوجد عنه نقولات في كتاب "المعيار المعرب" والكتاب اختصار لكتابه "المحصول" وهو مفقود.

- كتاب "الاستيفاء" ويغلب على الظن أنه كتاب في أصول الفقه، وإن لم يكن أصوليا خالصا فهو يتأرجح بين علم أصول الفقه وعلم الخلاف، ذكره في "أحكام القرآن" وهو مفقود.

- **كتاب النواهي عن الدواهي:** ألفه رادا على الظاهرية في إنكارها للقياس، وهو كذلك في حيز المفقود.

- إضافة إلى كتاباته المختلفة التي تعتبر مصدرا لآرائه الأصولية وآراء المالكية بصفة عامة "أحكام القرآن وعارضة الأحوذى والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس" وغيرها. ولد ابن العربي باشبيلية سنة 468هـ وتوفي بمراكش عام 543هـ.

والجامعة للتفريع والتعليل. فهو أصولي مقتدر، ومحقق دقيق مبدع بل ذهب الدكتور الزحيلي إلى القول بأن: "ما أصل من الأصول إلى حدود عصره لم يتجاوز بعد ولم يضاف إليه - على مستوى أصول الفقه - شيء يستحق أن يلمح إليه" كما انتقد الزحيلي تجاهل ابن خلدون لابن العربي وتهميشه له في سياق حديثه عن علماء المالكية وإسهامهم في علم أصول الفقه ولابن العربي من المؤلفات الأصولية:

- **كتاب التمهيص:** وهو كتاب كبير ومرجع واسع في أصول الفقه أحال عليه في كثير من كتبه إلى المسائل الأصولية ويبدو أنه أكبر كتاب الفقه في علم أصول الفقه، والكتاب مفقود.

- **كتاب "المحصول في أصول الفقه":** وهذا الكتاب يأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم والمحتوى بعد كتاب التمهيص قال عنه مؤلفه: "إنه يكفي في أصول الفقه".

وابن العربي في هذا الكتاب يقرر القواعد الأصولية مجردة ويبرهن على صحتها جريا على منهج المتكلمين.

أبو الحسن علي بن محمد إبراهيم
الغرناطي المعروف بابن البقري وابن
المقري: كان فقيهاً أصولياً محدثاً له
تصانيف كثيرة منها في علم أصول
الفقه:

- **كتابه الضخم "مدارك الحقائق"**
في خمسة عشرة جزءاً ولا شك أن تأليفه
هذا يعتبر توسعاً كبيراً في التأليف
الأصولي لم يسبق إليه، وقلّ نظيره حتى
بعد ذلك إن لم أقل لا يوجد نظيره.

إن أوسع تأليف أصولي نعلمه
هو كتاب "التقريب والإرشاد الكبير"
للقاضي المالكي الباقلاتي الذي ذكر
أنه في اثني عشر مجلداً ذكر أبو المظفر
الاسفراييني في كتابه "التبصير في
أصول الدين" أن كتابه الكبير يشمل
على عشرة آلاف ورقة وكتاب ابن
البقري هذا في خمسة عشر جزءاً لكن
للأسف الشديد لا نعلم عنه شيئاً وجوده
من عدمه ومنهج صاحبه فيه، ومدى
إبداعه وتجديده في علم أصول الفقه
توفي رحمه الله سنة 553هـ.

- **أبو عبد الله محمد بن يوسف بن**
سعادة: من أهل مرسية وصف بالتفنن

في المعارف والرسوخ في الفقه وأصوله.
توفي بشاطبة سنة 566هـ ومولده عام
496هـ.

- **أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف**
بابن المناصف: ولد عام 500هـ سمع
كتاب "الإشارات" للباقي ودرسه توفي
عام 585هـ.

- **أبو الوليد محمد بن أحمد بن**
رشد: عني بالعلم منذ صغره إلى
كبره، ومال إلى علم الأوائل الفلسفة
وعلم المنطق والكلام، قاضي الجماعة
كانت الدراية أغلب عليه من الرواية،
وله الإمامة من دون أهل عصره. له
في أصول الفقه "مختصر المستصفى"
المسمى بـ "الضروري في أصول الفقه"
قال عنه ابن رشد "المختصر من جهة
حذف التطويل، والمختصر من جهة
التميم والتكميل" استفاد منه الزركشي
في "بحره" "في مواطن".

وقد لاحظ الأستاذ محمد علّال،
ابتعاد مختصر ابن رشد عن مضمون
المستصفى وأنه لا يمكن أن يعد اختصاراً
بقدر ما يمكن أن ينظر إليه كمناظرة
ومناقشة للغزالي. وقال محققه الأستاذ

جمال الدين علوي بأنه " يحل من
الانتقادات والإضافات ما استحق به أن
ينعت بالمخترع " توفي ابن رشد بمراكش
سنة 595هـ.. ■

ملاحظة: للموضوع مراجع

